

الباب الرابع: انحلال عقد الزواج / الفصل الرابع: التفريق القضائي / التفريق للإيلاء والظهار - التفريق للحبس	
التفريق للإيلاء والظهار (يقع طلاقاً) (١٢٣-١٢٤)	
التفريق للإيلاء	
<p>أ- إذا حلف الزوج على ما يفيد ترك وطء زوجته مدة أربعة أشهر فأكثر أو دون تحديد مدة واستمر على يمينه حتى مضت أربعة أشهر طلق عليه القاضي <u>طلقة رجعية</u> بطلبها ما لم تكن مكتملة للثلاث أو قبل الدخول.</p> <p>ب- إذا استعد الزوج للفيء قبل التطلاق أجله القاضي مدة لا تزيد على شهر فإن لم يفيئ طلق عليه على الوجه المذكور في الفقرة (أ) من هذه المادة.</p> <p>ج- يشترط لصحة الرجعة في التطلاق للإيلاء أن تكون بالفيء فعلاً أثناء العدة إلا أن يوجد عذر فنصح بالقول.</p>	المادة (١٢٣)
التفريق للظهار	
<p>إذا ظاهر الزوج من زوجته ولم يكفر عن يمين الظهار وطلبت الزوجة التفريق لعدم تكفيره عن يمينه أذره القاضي بالتكفير عنه خلال أربعة أشهر من تاريخ تبلغه الإنذار فإن امتنع لغير عذر حكم القاضي بالتطلاق عليه طلاقة رجعية ما لم تكن مكتملة للثلاث أو قبل الدخول.</p>	المادة (١٢٤)
التفريق للحبس (بفسخ العقد)	
<p>لزوجة المحبوس^(١) المحكوم عليه بحكم قطعي^(٢) بعقوبة مقيدة للحرية مدة ثلاث سنوات فأكثر أن تطلب إلى القاضي <u>بعد مضي سنة</u> من تاريخ حبسه وتقييد حريته فسخ عقد زواجها منه ولو كان له مال تستطيع الإنفاق منه فإذا أفرج عنه^(٣) قبل صدور حكم الفسخ يرد الطلب.</p>	المادة (١٢٥)

(١) قد يكون المحبوس موقوفاً بقرار إداري أو على ذمة التحقيق أو على ذمة قضية يجري محاكمته فيها أو بحكم قضائي صدر بحقه.
(٢) أي اكتسب حكم الحبس الصادر بحقه الدرجة القطعية وأصبح غير قابل للطعن به بالطرق القانونية.
(٣) كأن يُطلق سراحه بعفو عام أو خاص أو أي سبب قانوني آخر.